نماذج الفاعلين في العلوم الاجتماعية: دراسة حول امكانية الانسان الاجتماعي كنموذج فاعل مستقل لتفسيرالظواهر الاجتماعية

م.م مصطفى حاجى حمو

جامعة نوروز- كلية القانون والعلوم السياسية- قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية

Mustafa.hamo@nawroz.edu.Krg

الكلمات المفتاحية: الانسان الاقتصادي، الانسان الاجتماعي ، نماذج الفاعلين، الظواهر الاجتماعية

كيفية اقتباس البحث

حمو , مصطفى حاجى , نماذج الفاعلين في العلوم الاجتماعية: دراسة حول امكانية الانسان الاجتماعي كنموذج فاعل مستقل لتفسيرالظواهر الاجتماعية,مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آذار ٢٠٢٦, المجلد:١٦, العدد:٣.

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Models of Agency in the Social Sciences: A study on the Possibility of the Social Human as an Independent Agent Model for Explaining (Social Phenomena (Homo Sociologicus

MA. Mustafa Haji Hamo
Nawroz Universiy- Collage of Law and Political Science- Department of International Relations and Diplomacy

Keywords : Homo Economics, Homo Sociological, Models of Agency, Social Phenomena

How To Cite This Article
Hamo , Mustafa Haji ,Models of Agency in the Social Sciences: A study on the Possibility of the Social Human as an Independent Agent Model for Explaining Social Phenomena (Homo Sociologicus),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, March 2026,Volume:16,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

The relationship between the individual and the social structure represent one of the most significant theoretical issues in sociology. Sociological interpretations of social phenomena have historically been divided into two principal orientations: one of them is that emphasizes social structures and institutions as the primary determinants of individual behaviour, and another that stresses the role of the social actor and his or her capacity for initiative and influence in shaping social reality. Within the context, the present study addresses the argument that the human being should not be viewed merely as a passive element subjected to social structures or external conditions. Rather, the individual can be understood as a social actor who possesses the capacity to influence society and interpret social phenomena through their actions and

decisions. Individuals within society possess s degree of awareness and agency that enables them to adopt attitudes and behaviours that contribute to shaping social reality or to its transformation. From this perspective, social phenomena cannot be fully understood solely through large-scale social laws or structures such as the economic or political systems, instead of, it also necessary to consider the role of individuals as relatively autonomous social actors who participate, through their interactions and everyday practise, in the production of these phenomena. The social individual interprets events and interacts with them on the basis of personal values, experience, and interactions with others. This perspective also highlights the importance of social actions and interpersonal interaction in the constructions of social meanings through which individuals seeks to achieve specific goals within society. Accordingly, viewing the social human being as an independent active model contributes to a deeper understanding of social phenomena. As it highlights the role of the individual in shaping society and demonstrates that social reality is the product of a continuous interactions between individuals and the social structures to which they belong.

On this basis, the present research seeks to examine the possibility of conceptualizing the social human being as an independent active model in the interpretation of social phenomena. This will be accomplished through an analysis of the prominent sociological approaches that the addressed the nature of the relationship between the social actor and the social structure. The study also aims to explore the limits of individual autonomy within society and to identify the nature of the role that individuals can play in understanding and interpreting various social phenomena.

Furthermore, the research seeks to demonstrate that the interpretation of social phenomena cannot rely on a single-dimensional perspective that focuses exclusively either on the individual or on society as a total structure. Rather, it requires the adoption of a comprehensive analytical approach that considers the dynamic and continuous interactions between individuals and the social structures within which they operate.

In this sense, the present study forms part of broader scholarly efforts aimed at deepening the theoretical understanding of the dialectical relationship between the individual and society, while highlighting the

role of the human being as a conscious social actor in the production of social reality and in the interpretation of the phenomena that emerge within its context.

الملخص:

ان طبيعة العلاقة بين الانسان و بنيته الاجتماعية تعتبرمن القضايا النظرية المركزية في علم الاجتماع، اذانقسمت التفسيرات السوسيولوجية للظواهر الاجتماعية الى اتجاهين رئيسيين: اتجاه بنيوى يركز على دور البنى الاجتماعية والمؤسسات في تحديد سلوك الافراد و توجيه افعالهم، و اتجاه آخر يبرز مكانة الفاعل الاجتماعي و قدرته على المبادرة و التأثير في تشكيل الواقع الاجتماعي. وفي هذا السياق، يتناول هذا البحث فكرة أن الإنسان ليس مجرد عنصرخاضع للبنى الاجتماعية أو الظروف الخارجية، بل هو فاعل اجتماعي يمتلك القدرة على التأثير في المجتمع و تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال أفعاله و قراراته. فالفرد داخل المجتمع يتمتع بدرجة من الارادة والوعي تجعله قادرا على تبني مواقف و سلوكيات تسهم في اعادة انتاج الواقع الاجتماعي او تغييره.

ومن هذا المنظور، لا يمكن فهم الظواهر الاجتماعية اعتمادا على تحليل الهياكل الكبرى، كالبنية الاقتصادية اوالسياسية فحسب، بل ينبغي كذلك اخذ دور الافراد بوصفهم فاعلين اجتماعيين مستقلين نسبيا، يشاركون من خلال تفاعلاتهم و ممارساتهم اليومية في انتاج هذه الظواهر. فالانسان الاجتماعي يفسر الاحداث و يتفاعل معها استنادا الى منظومة من القيم والخبرات والتجارب التي يكتسبها من خلال تفاعله المستمر مع الاخرين. كما ويوكد هذا الاتجاه على مركزية الفعل الاجتماعيوالفاعل الانساني في بناء المعاني الاجتماعية، حيث لا يكون السلوك الانساني عشوائيا، بل موجها بدوافع و معان يسعى الافراد من خلالها الى تحقيق اهداف محددة داخل المجتمع. و بناء على ذلك، فان النظر الى الانسان الاجتماعي بوصفه نموذجا فاعلا مستقلا يسهم فى تقديم فهم اكثرعمقا للظواهر الاجتماعية، لانه يبرز دور الفرد في تشكيل المجتمع، و يبين ان الواقع الاجتماعي هو حصيلة تفاعل ديناميكي و مستمر بين الافراد و البنى الاجتماعية التي ينتمون اليها.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث الى دراسة امكانية النظر الى الانسان الاجتماعي بوصفه نموذجا فاعلا مستقلا في تفسير الظواهر الاجتماعية، و بذلك من خلال تحليل ابرز المقاربات السوسيولوجية التي تناول طبيعة العلاقة بين الفاعل الاجتماعي و البنية الاجتماعية. كما يهدف هذا البحث الى الكشف عن حدود استقلالية الفرد داخل المجتمع، و تحديد طبيعة الدور التي يمكن

ان يضطلع به في فهم و تفسيرالظواهر الاجتماعية المختلفة. كما يسعى هذا البحث الى ابراز تفسير الظواهر الاجتماعية لا يمكن ان يستند الى منظور احادي يقتصر على التركيز على الفرد اوعلى المجتمع بوصفه بنية كلية، بل يتطلب اعتماد مقاربة تحليلةمركبة تاخذ بعين الاعتبار التفاعل الدينميكيو المستمر بين الافراد و البنى الاجتماعية التي ينتظمون في يطارها. و بهذا المعنى، يندرج هذا البحث ضمن الجهود العلمية الرامية الى تعميق الفهم النظري لطبيعة العلاقة الجدلية بين الانسان و المجتمع، و ابراز الدور الذي يوديه الانسان بوصفه فاعلا واعيا في انتاج الواقع الاجتماعي و المساهمة في تفسير الظراهرالتي تشكل ضمن سياقه.

المقدمة

العلوم الاجتماعية هي العلوم التي تهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية مثل(العادات و التقاليد، اللغة المشتركة، الزواج و الطلاق. القوانين و النظم السياسية.الدين و الممارسات الدينية، الجريمة و الانحراف، التفاوت الطبقي و الاقتصادي و التقني...الخ)، و علاقته بالعلوم الاخرى. نظرا لتعقيد الواقع الاجتماعي و تعدد ابعاده و مكوناته، تلجا العلوم الاجتماعية الى توظيف عدد من النماذج التحليلية للفاعلين مثل نموذج الانسان الاجتماعي، الاقتصادي، التقني و الرمزي و غيرها. حيث يهدف كل من هذه النماذج الى ابراز بعدٍ معيّن من ابعاد السلوك الانساني، اذ يركز بعضها على منظومة (القيم و المعايير الاجتماعية، بينما يركز بعضها الاخرعلى العقلانية و المنفعة، او على السلطة و العلاقات السياسية، او على دور التكنولوجيا، او على الموز و المعاني التي تتجسد في اللغة و الثقافة). غير ان ايا من هذه النماذج بوصفها ادوات تحليلة مكملة لبعضها البعض، تسهم في توسيع فهم الظواهر الاجتماعية و تفسيرها من زوايا متعددة، و من خلال هذا التعدد في النماذج التحليلة، يصبح من الممكن دراسة الظواهر الاجتماعيه بصورة اكثر دقة و منهجية. كما تمثل هذه النماذج في جوهرها افتراضات نظرية او صيغا مثالية لسلوك الافراد، تستخدم لتبسيط لتعقيدات الواقع الاجتماعي و تقديم اطار تحليلي يساعدعلى فهم ادوار الفاعلين الاجتماعيين و طبيعة تفاعلاتهم. و بذلك تشكل هذه النماذج مدخلا نظريا يهدف الى تقليص تعقيد الظواهر الاجتماعية و اتاحة امكانية تحليلها بصورة اكثر وضوحا. وفي اطار هذه الدراسة، سيتم التركيزعلى نموذجين اساسيين من نماذج الفاعلين، و هما: نموذج الانسان الاجتماعي و الانسان الاقتصادي، حيث يقدم كل منهما تصورا مختلفة لطبيعة السلوك الانساني و

اليات تفسير الظواهر الاجتماعية. و تركز هذه الدراسة على ابراز اهمية هذين النموذجين من خلال اجراء مقارنة تحليلة بينهما، مع تسليط الضوء على نطاق الالتقاء و التداخل بينهما.

و من هذا المنطلق، يسعى هذا البحث الى الاجابة عن التساول الرئيسي : هل يمكن اعتبار نموذج الانسان الاجتماعي نموذجًا فاعلًا ومستقلاً وأكثر تأثيرا مقارنة بالإنسان الاقتصادي لتفسير الظواهر الاجتماعية؟

نظرا الى المقاربات النظرية للفعل تنظر الى الفرد اساسا من زاوية سلوكه، فان الانسان يُختزل – في اطار هذه المقاربات – الى خصائصه بوصفه فاعلا اجتماعيا، و على هذا الأساس جرى تطوير ما يعرف في العلوم الاجتماعية ب (نماذج الفاعلين). وتعد هذه النماذج أدوات تحليلية تهدف الى تبسيط تعقيد السلوك الانساني من خلال التركيز على مجموعة محددة من الخصائص التي يفترض انها توجه فعل الفرد داخل المجتمع. حيث يعد **النموذج الاجتماعي** من النماذج الكلاسيكية في علم الاجتماع، حيث يفترض ان سلوك الفرد يتشكل في ضوء التوقعات والمعايير السائدة في محيطه الاجتماعي. ووفقا لهذا التصور، يتصرف الانسان بما يتوافق مع الأدوار والمعايير الاجتماعية المفروضة عليه، أي انه يقوم بما يُفترض او يجب عليه فعله ضمن الإطار الاجتماعي الذي ينتمي اليه. وفي المقابل، برز نموذج **الانسان الاقتصادي** بوصفه النموذج الكلاسيكي للفاعل في علم الاقتصاد حيث يُفترض ان الفرد يتخذ قراراته استنادا الى حسابات عقلانية تقوم على الموازنة بين التكاليف والمنافع، بما يتيح له تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة. ووفقا لهذا المنظور، يتصرف الانسان دائما تبعا لما يرغب فيه يسعى اليه، أي انه يقوم بما يريد فعله في ضوء تقديراته العقلانيه لمصالحه الخاصة.

يرى بعض الباحثين ان تعدد نمادج الفاعلين و تعايشها داخل العلوم الاجتماعية يسهم فى اثراء التحليل العلمي و تعميق فهم الظواهر الاجتماعية، اذ يتيح مقاربتها من زاوية تفسيرية متعددة. في المقابل، يميل بعض الباحثين الاخرين الى تبنى نموذج تفسيري واحد يعد كافيا لتفسير السلوك الانساني. و نظرا الى الانتشار الواسع لنموذج الانسان الاقتصادي، برز اتجاه يرى ان الانسان الاجتماعي لا يمثل نموذجا مستقلا بذاته، بل يعد مجرد مكمل او حالة فرعية من نمودج الانسان الاقتصادي، على اساس ان السلوك المعياري او الفعل الموجه بالمعايير يمكن تفسيره ايضا في اطار نظرية الاختيار العقلاني. وفي ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة الى مناقشة مدى وجاهة هذا الطرح، والتحقق مما اذا كان الانسان الاجتماعي يمكن اعتباره بالفعل نموذجا مستقلا لتفسير الظواهر الاجتماعية.

اهمية البحث

يسهم هذا البحث في معالجة احدى القضايا الجوهرية في علم الاجتماع، والمتمثلة في طبيعة العلاقة بين الفرد و المجتمع، و كذلك في تحليل العلاقة بين الفعل الاجتماعي و البيئة الاجتماعية، كما يهدف الى توضيح دور الانسان الاجتماعي بوصفه فاعلا اساسيا في تشكيل الظواهر الاجتماعية و انتاجها، وليس مجرد متلق سلبي لتاثيرات البنى الاجتماعية. و يسعى هذا العمل الاكاديمي ايضا الى تقديم فهم اكثر عمقا للظواهر الاجتماعية من خلال ابراز الترابط بين دور الافراد من جهه، و تاثير البنى الاجتماعية من جهة اخرى في تفسير هذه الظواهر. كما يفتح المجال لاعادة النظر في النماذج التفسيرية المعتمدة في علم الاجتماع، و بذلك عبر تحقيق نوع من التوازن التحليلي بين التفسير البنيوي الذي يركز على البنى الاجتماعية. و التفسير الذي يركز لى الفاعل الاجتماعي بوصفه عنصرا فاعلا و موثرا في انتاج الواقع الاجتماعي.

مشاكل البحث

تعد مسالة تفسير الظواهر الاجتماعية من الموضوعات المحورية في علم الاجتماع منذ نشاته بوصفه ملما مستقلا. و يمكن تصنيف المقاربات النظرية التي تناولت هذه المسالة الى اتجاهين رئيسيين: اتجاه يفسر الظواهر الاجتماعية اساسا من خلالالبنى والانساق الاجتماعية التي تنظم المجتمع و توجه انماط الاسلوك الفردي، واتجاه اخر يوكد دور الفاعل الاجتماعي و قدرته على التاثير في تشكيل الواقع الاجتماعي و المساهمة في انتجاهه. ففي حين تركز المقاربات البنيوية و الوظيفية على الاهمية المركزية للمجتمع و بناه الموسسية في توجيه السلوك الفردي، ظهرت مقاربات اخرى مثل التفاعل الرمزي و نظرية الفعل الاجتماعي، والتي تنطلق من افتراض مفادة ان الفرد ليس مجرد موضوع خاضع للبنية الاجتماعية، بل هو فاعل يمتلك القدرة على الفهم و التفسير و اتخاذ القراراداخل السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه. و انطلاقا من ذلك، تتحدد مشكلة البحث في التساول حول مدى امكانية اعتماد الانسان الاجتماعي بوصفه نموذجا فاعلا مستقلا في تفسير الظواهر الاجتماعية، ام ان تفسير هذه الظواهر ينبغي ان يعتمد اساسا على تحليل البنى و الانساق الاجتماعية التي تحدد سلوك الافراد و توجه افعالهم.

و عليه، تتمحور اشكالية البحث حول السوال الرئيسي الاتي: الى اي مدى يمكن اعتبار الانسان الاجتماعي نموذجًا فاعلًا ومستقلاً في تفسير الظواهر الاجتماعية في ظل التأثير المستمر للبنى الاجتماعية و الثقافية المحيطة به ؟ و بتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية، من ابرزها، كيف يمكن فهم مفهوم الانسان الاجتماعي؟ والى أي مدى يتمتع الفرد بدرجة من

الاستقلالية داخل المجتمع؟ و هل يمكن ان يكون لتصرفات الافراد و سلوكياتهم تاثير فعلي في تشكيل الاحداث و الظواهر الاجتماعية؟

فرضية البحث

تسعى هذه الدراسة الى تحليل الفرضية القائلة بان الانسان الاجتماعي لا يعد سوى حالة خاصة من الانسان الاقتصادي، وبالتالي الا توجد حاجة الى اعتباره نموذجا مستقلاً في تفسير الظواهر الاجتماعية. غير ان هذا الطرح يفترض ضمنا ان جميع أنماط السلوك الاجتماعي يمكن تفسيرها في إطار نموذج الفعل القائم على تعظيم المنفعة، وهو افتراض يثير عددا من الإشكالية النظرية. ليس من الخطأ اعتبار ان الانسان الاجتماعي يمتلك قدرة نسبية على الفعل والتأثير في الظواهر الاجتماعية، الا انه لا يتمتع باستقلالية مطلقة عن البنى الاجتماعية التي تحيط به، وتؤطر افعاله. ومع ذلك فان الحجج التي تقدم لدعم اعتبار الانسان الاجتماعي غالبا ما تستند الى افتراضات جزئية او صيغ محددة من نموذج الانسان الاجتماعي، او الى بعض تطويراته النظرية الخاصة. دون ان تعكس الإطار المفاهيمي الكامل لهذا النموذج.

ومن هذا المنطلق، فان تفسير الظواهر الاجتماعية يتطلب مقاربة تحليلية تجمع بين تحليل افعال الافراد من جهة، ودراسة البنى الاجتماعية التي تشكل السياق الدي تتم فيه هذه الأفعال من جهة اخرى. وفي الواقع، فان البعض الافتراضات الفردية، مثل النموذج المعياري او اليات الاستيعاب الاجتماعي، تعد جزءا من المفهوم الاوسع للإنسان الاجتماعي، وهي تشير بوضوح الى ان نموذج الفاعل الموجه بالمعايير يتضمنا ابعادا لا تنسجم بالكامل مع الافتراضات الأساسية للنموذج القائم على تعظيم المنفعة. وبناءا على ذلك، لا يمكن الاستنتاج بان الانسان الاجتماعي، بكل افتراضاته وصيغه النظرية، ليس سوى حالة خاصة من الانسان الاقتصادي او مجرد إضافة فرعية اليه، بل ينبغي النظر اليه بوصفه اطارا تحليليا متميزا يسهم في تفسير جوانب مهمة من السلوك الإنساني والظواهر الاجتماعية التي لا يمكن اختزالها في منطق المنفعة والعقلانية الأداتية وحدها.

اهداف البحث

يهدف هذا البحث الى تقديم تحليل علمي لطبيعة العلاقة بين الفرد والبيئة في تفسيرالظواهر الاجتماعية. اذ يتأثر الانسان بصورة مستمرة بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها وبمختلف التفاعلات والظروف المحيطة به، الامر الذي ينعكس بدوره على سلوكه وأفعاله داخل المجتمع، ويشير الى ان استقلالية الانسان الاجتماعي تبقى نسبية ومحدودة في إطار البنى الاجتماعية والثقافية التي تؤطر افعاله. ومن جهة اخرى، يسعى هذا العمل الى دراسة أبرز

النظريات السوسيولوجية التي تناولت دور الفاعل الاجتماعي، وذلك من خلال تقديم تصور نظري يوضح مكانة الانسان الاجتماعي بوصفه عنصرا فاعلا في تفسير وتحليل الاحداث والظواهر الاجتماعية، مع ابراز كيفية تفاعل الافراد مع السياقات الاجتماعية المختلفة واسهامهم في انتاص الواقع الاجتماعي وإعادة تشكيله.

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على كل من المنهج التحليلي و المنهج المقارن في تناول موضوع البحث، فقد تم توظيف المنهج التحليلي بهدف تحليل المفاهيم و النظريات المرتبطة بموضوع الدراسة، مثل مفهوم الانسان الاجتماعي و البنية الاجتماعية، و ذلك من خلال مراجعة وتحليل اعمال عدد من علماء الاجتماع البارزين، من بينهم رالف دارندورف، اميل دوركهايم و اوفه شيمانك و غيرهم. و قد اسهم هذا التحليل في توضيح طبيعة الظواهرالاجتماعية، و نماذج الفاعلين في العلوم الاجتماعية، و مدى صلاحيتها في تفسير السلوك الانساني، اضافة الى ابرازدور الانسان بوصفه فاعلا يمتلك درجة من الاستقلالية في تفسير الاحداث و الظواهر الاجتماعية. كما تم اعتماد المنهج المقارن من خلال عرض و تحليل خصائص كل من نموذج الانسان الاجتماعي و نموذج الانسان الاقتصادي، واجراء مقارنة بينهما بهدف الكشف عن اوجه التشابه و الاختلاف بينهما، و يساعد هذا المنهج في ابراز حدود كل نموذج و امكاناته التفسيرية، الامر الذي يساهم في الوصول الى نتائج اكثر دقة في الجانب التحليلي من البحث. و بذلك يتيح هذا المدخل المنهجي توضيح اوجه الاختلاف و التكامل بين هذه النماذج، و تحديد مكانة الانسان الاجتماعي بوصفه فاعلا في تفسير الظواهر الاجتماعية.

هيكلية البحث

يرى بعض الباحثين ان نموذج الانسان الاقتصادي يحظى بانتشار اوسع في العلوم الاجتماعية مقارنة بغيره من نماذج الفاعلين، الامر الذي ادى الى شيوع راي مفاده ان الانسان الاجتماعي لا يعد نموذجا مستقلا بذاته، بل يمثل مجرد مكمل او حالة فرعية من نموذج الانسان الاقتصادي. و انطلاقا من ذلك، تسعى هذه الدراسي الي مناقشة مدى صحة هذا الطرح، والتحقق مما اذا كان الانسان الاجتماعييمكن اعتباره بالفعل نموذا مستقلا لتفسير الظواهر الاجتماعية.

وللاجابة عم هدا السول المركزي، سيتم في **المبحثين الاولى والثاني** تقديم اطار نظري، يوضح من خلالهما منهجية تفسير الظواهر الاجتماعية ،من منظور الفردانية المنهجية، مع ابراز اهمية نماذج الفاعلين في التحليل السوسيولوجي بصورة عامة. كما سيتم في **المطلب الثاني من البحث الثاني** عرض و تحليل نموذجي الانسان الاقتصادي و الاجتماعي بوصفهما من ابرز النماذج

التفسيرية للسلوك الانساني. اما في **المبحث الثالث**، فسيتم اولا عرض الاطروحة الفرضية التي تفترض ان الانسان الاجتماعي ليس سوى حالة خاصة من الانسان الاقتصادي، ثم يليه منقاشة مجموعة من الحجج النظرية التي تدعم الانسان الاجتماعي نموذجا مستقلا للفاعل. و في ضوء هذا التحليل، سيتم في الخاتمة تقديم اجابة تحليلة دقيقة عم السوال الذي تنطلقعن السوال الرئيس الذي تنطلق منه هذه الدراسة، والمتمثل في: هل يمكن اعتبار الانسان الاجتماعي نموذجا مستقلا لتفسير الظواهر الاجتماعية؟

المبحث الأول: الظواهر الاجتماعية

المطلب الأول: الظواهر الاجتماعية في العلوم الاجتماعية

تختلف العلوم الاجتماعية بشكل أساسي عن العلوم الأخرى، مثل العلوم الطبيعية. يكمن أحد الفروق الرئيسية بين هذه التخصصات في أن أسئلة العلوم الاجتماعية تتناول العالم من صنع الإنسان. وهذا يعني أن موضوعات الدراسة، أو "مواضيع" عالم الاجتماع، تُفهم على أنها "مواضيع" فاعلة، أي أشخاص يستطيعون اتخاذ قرارات بشأن أفعالهم (إيسر ١٩٩٣: ٨٣). وبالتالي، تتناول العلوم الاجتماعية أفعال الأفراد. وهذا يُصعّب على العلوم الاجتماعية تحديد الانتظامات. على سبيل المثال، يمكن لشخصين في مواقف متشابهة جدًا وفي ظل ظروف متشابهة اتخاذ قرارات مختلفة تمامًا. هناك إجماع علمي على أن اختيار الأفراد لأفعالهم يتأثر بعوامل عديدة. ومع ذلك، هناك خلاف حول ماهية هذه العوامل، والأهم من ذلك، أيها الأكثر تأثيرًا. يشير عالم الاجتماع هارتموت إيسر إلى البعد التفسيري للعلوم الاجتماعية (إيسر ١٩٩٣: ٨٣). وتطرح المشكلة الناتجة تساؤلًا حول المنهج الذي يمكن استخدامه لتفسير الظواهر الاجتماعية. حيث اهتم علم الاجتماع منذ نشأته بمحاولة تفسير الظواهر الاجتماعية، إلا أن هذا التفسير اتخذ اتجاهات نظرية متعددة ومختلفة. فبينما ركز بعض علماء الاجتماع على البنية الاجتماعية والمؤسسات بوصفها العامل الحاسم في تشكيل السلوك الاجتماعي، أكد آخرون على دور الإنسان بوصفه فاعلًا اجتماعيًا يمتلك القدرة على الفعل والاختيار والتأثير في الواقع الاجتماعي (إيسر ١٩٩٣: ٨٤).

المطلب الثاني: الظواهر الاجتماعية والفردية المنهجية

يقدم إيسر هارتموت منهجًا للإجابة على هذا السؤال. يقوم افتراض إيسر الأساسي على أن الظواهر الجماعية يمكن دائمًا إرجاعها إلى أفعال الأفراد (إيسر ١٩٩٣: ٩٢). لذلك، لتفسير ظاهرة جماعية، أو ظاهرة على المستوى الكلي، يجب أولًا النظر في المستوى الجزئي. يتكون نموذج إيسر بشكل أساسي من ثلاث خطوات، والتي توفر معًا مناهج تفسيرية للظواهر الاجتماعية، في هذه الخطوات الثلاث، تنتقل الظاهرة الاجتماعية من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي، ثم تعود إلى المستوى الكلي مرة أخرى (إيسر ١٩٩٣: ٩٧). ويُعدّ منطق الموقف الخطوة الأولى في العملية. أما التفسير[١] على المستوى الكلي، يهدف التحليل إلى تتبع الفعل وصولًا إلى الفاعل الفردي، وبالتالي تقليصه من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي. الهدف هو إعادة بناء الوضع الذي يجد الفاعل نفسه فيه. الخطوة التالية هي منطق الاختيار. تركز هذه الخطوة على تفسير اختيار الفاعل للفعل. في هذه الخطوة، تُرسى قوانين قانونية ونظريات فعل تفسر اختيار الفاعل لفعل معين أو رفضه في ظل ظروف محددة (إيسر ١٩٩٣: ٩٥). تتضمن الخطوة الثالثة منطق التجميع. هنا، تُجمع الأفعال الفردية مرة أخرى إلى المستوى الكلي (إيسر ١٩٩٣: ٩٧). تُسمى هذه الطريقة في تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال الأفعال الفردية بالفردية المنهجية (ويدي1992: 3). ومن منظور فردي منهجي، يُمكن أيضًا تجاهل السلوك المنحرف للفاعلين عند تفسير الظواهر الجماعية[٢].

المبحث الثاني: نماذج الفاعلين

تفترض الفردية المنهجية أن الظواهر الاجتماعية يمكن تفسيرها بأفعال الأفراد. وهنا يُطرح السؤال: كيف يمكن تفسير أفعال الأفراد؟ في العلوم الاجتماعية، طُوّرت ما يُسمى بنماذج الأفراد لتفسير أسباب الأفعال (شيمانك٢٠٠٧: ٢٠). في هذه النماذج، تُعامل أسباب الأفعال وتُفحص على أنها "أسباب". نماذج الأفراد هي نماذج نظرية لتفسير الأفعال. في الواقع، تتأثر أفعال الأفراد بعدد كبير من العناصر الهيكلية (شيمانك ٢٠٠٧: ١٩). على سبيل المثال، لا ينضم شاب إلى قسم الإطفاء التطوعي لمجرد رغبته في التقدير، أو رغبةً منه في رد الجميل للمجتمع، أو لأن زملاءه يتوقعون ذلك منه. تؤثر عوامل كثيرة على قراراته. يتطوع في قسم الإطفاء لأنه

قد يرى أصدقاءه هناك مرة أخرى، أو لأنها وسيلة جيدة لممارسة رياضته إلى جانب عمله، أو بدافع دافع داخلي لأنه فقد ابنه في حريق. يوضح هذا المثال أن القرارات تعتمد على تنوع العناصر الهيكلية المؤثرة على الفاعل. هذا التعدد في العناصر الهيكلية يجعل من غير المعقول إصدار أحكام عامة حول هذه العناصر (شيمانك ٢٠٠٧: ١٩). وهنا تحديدًا تبرز فكرة نماذج الفاعلين. فالغرض منها هو المساهمة في تفسير الظواهر والعمليات الجماعية. يركز نموذج الفاعلين على عنصر هيكلي محدد ويدرسه بشكل انتقائي لتفسير تصرفات الفاعلين (شيمانك ٢٠٠٧: ٢٠). علاوة على ذلك، يُطرح السؤال حول المعايير التي يجب أن يستوفيها هذا النموذج.

المطلب الأول: نظريات الفعل القابلة للتنفيذ

أساسًا، تهدف نماذج الفاعلين إلى المساهمة في إنتاج عبارات قابلة للتنفيذ حول نظريات الفعل. إذا انطلقنا من هذا الافتراض، فمن الضروري النظر في سبب الفعل كما لو أن الفاعل يتصرف دائمًا وفقًا لهذا النمط من الفعل، وهذا فقط. إذا افترضنا أن الفاعل انحرف عن هذا النمط ولو لمرة واحدة، فستُدحض النظرية ولا يمكن اعتمادها. على سبيل المثال، لننظر إلى نموذج الإنسان الاقتصادي، الذي يدّعي أن الفاعل يختار دائمًا الفعل. ويلتقي هناك، ويتوقع أن يحقق من خلاله أقصى منفعة شخصية. هذا .يعني أن النموذج يُخطئ بمجرد عدم تصرف الشخص بطريقة تعظيم المنفعة ولو لمرة واحدة. وبالتالي، سيثبت خطأ نموذج الفاعل، ولن يعود بالإمكان استخدامه لتفسير الظواهر الاجتماعية.

المطلب الثاني: مدى صلاحية نماذج الفاعلين

من غير المعقول تطوير نظرية فعل تنطبق على كل فاعل في كل لحظة. يجادل راينهارد زينتل بأن نماذج الفاعلين ليست سوى أدوات تُسهم في تفسير الأفعال. ويفترض زينتل أيضًا أنه ليس من الضروري الإدلاء بتصريحات صحيحة عن كل عضو في الجماعة المعنية. لذلك، لا حاجة لنظرية فعل قابلة للتنفيذ، لأنها ستفشل إذا تضمنت افتراضًا لا ينطبق حتى على عضو واحد من الجماعة. وبالتالي، فإن المعيار الوحيد لتفسير الأفعال هو ملاءمة النموذج. عند دراسة نموذج فاعل، يجب على المرء أن يسأل عما إذا كان مناسبًا لتفسير الظواهر الاجتماعية وبالتالي يُحقق غرضه. يُحقق نموذج الفاعل غرضه إذا كان بناءً أو أداة تُقدم، في إطار نهج فردي منهجيًا، فائدة علمية في تفسير الظواهر الاجتماعية (شيمانك ٢٠٠٧: ١٧). لذلك، لا تدعي نماذج

الفاعلين أنها نظريات فعل قابلة للدحض، لأنها ستُثبت "خطئها" في كل الأحوال. ومن ثم فإن حقيقة نموذج الممثل ليست معيارًا ضروريًا ولا كافيًا (زينتل ١٩٩٧: ٣٧).

أولا: الإنسان الاجتماعي

الإنسان الاجتماعي هو نموذج الفاعل الكلاسيكي في علم الاجتماع. أسس رالف داريندورف هذا النموذج في علم الاجتماع الألماني في أواخر خمسينيات القرن الماضي. ويفترض هذا النموذج وجود فاعل ذي توجه معياري (شيمانك ٢٠٠٧: ٣٧). والافتراض الأساسي هو أن الفاعل يتصرف دائمًا وفقًا لتوقعات بيئته الاجتماعية. وفقًا لنموذج الفاعل في نظرية الإنسان الاجتماعي، يشغل كل شخص مكانة اجتماعية في المجتمع. وفي الوقت نفسه، يمكن للشخص أن يشغل عدة أماكن (داريندورف ١٩٦٤: ٢٤). تُعرّف المكانة الاجتماعية بأنها "أي مكانة في مجال العلاقات الاجتماعية". يرتبط كل مكانة اجتماعية يشغلها الشخص في المجتمع بدور اجتماعي (داريندورف ١٩٦٤: ٢٦ وما بعدها). يخضع كل دور يقوم به الشخص لتوقعات من الجماعات المرجعية. ويُدعم الامتثال لهذه التوقعات بمكافآت إيجابية وعقوبات سلبية (عقوبات) (داريندورف ٢٠٠٦: ٢٨). وهذا يستلزم وظيفة مراقبة وتحكم تفرضها الجماعات المرجعية.[٣] يجب تلبية توقعات الدور لضمان تحقيق هذه التوقعات. يمكن أن تختلف هذه التوقعات في درجة قوتها الملزمة وتستند إلى المعايير والقيم المجتمعية. يتم التمييز بين التوقعات الإلزامية والموصى بها والاختيارية (داريندورف ١٩٦٤: ٢٩).). تتنوع الدوافع التي تدفع الإنسان الاجتماعي إلى التصرف وفقًا للمعايير. يعد استيعاب توقعات الدور جانبًا حاسمًا لفهم السلوك المطابق للمعايير. الافتراض هو أن توقعات الدور يتم تعلمها واستيعابها أثناء عملية التنشئة الاجتماعية. بمجرد حدوث الاستيعاب، يدرك الفاعل أن توقعات الدور مشروعة. يقلل استيعاب المعايير من الضغط المجتمعي على الفاعل ويعزز نية التصرف وفقًا للمعايير. وبالتالي، يختفي الشعور بالسيطرة من قبل الآخرين. يتناقض نموذج الفاعل الموجه نحو المعايير مع الإنسان الاقتصادي الساعي إلى تعظيم المنفعة (شيمانك ٢٠٠٧: ٤٩).

ثانيا: الإنسان الاقتصادي

الإنسان الاقتصادي هو نموذج فاعل في علم الاقتصاد. وقد أدخله علماء الاجتماع، ومنهم عالم الاجتماع والاقتصادي ماكس فيبر (شيمانك ٢٠١٠: ٨٣)، إلى العلوم الاجتماعية. الإنسان الاقتصادي هو فاعل يسعى لتعظيم مصلحته الذاتية، ويتخذ دائمًا الخيار الذي يضمن له أقصى منفعة شخصية. وفي الوقت نفسه، يسعى جاهدًا لإبقاء التكاليف منخفضة قدر الإمكان. يتخذ الفاعل قراره من خلال المداولات العقلانية ("الاختيار العقلاني"). مثاليا بشرط أن يكون على دراية تامة بوضعه، ومسارات عمله البديلة، والتكاليف والفوائد المرتبطة بها، وما إلى ذلك، وأن تكون لديه تفضيلات مستقرة ومنظمة هرميًا (إيسر ١٩٩٩: ٢٣٦ وما بعدها). وبالنظر إلى الافتراضات المذكورة آنفًا بأن الإنسان الاقتصادي مُلِمٌّ تمامًا كفاعل ولديه تفضيلات مستقرة ومنظمة، يمكن أيضًا تفسير السلوك المطابق للمعايير - أي أداء دوره، على سبيل المثال، كمعلم - كخيار عقلاني. فإذا أدى دوره كمعلم، فإنه يتلقى تقديرًا من بيئته الاجتماعية، وخاصةً، بالطبع، من طلابه وزملائه. قد يكون التقدير أهم بالنسبة له من المال. وهذا يعني أنه يمكن أيضًا تفسير السلوك المطابق للمعايير من خلال نموذج الإنسان الاقتصادي. ويبقى السؤال: هل لا يزال الإنسان الاجتماعي ضروريًا لتفسير الأفعال؟

هنا يتضح أنه لا يمكن الفصل بوضوح بين الإنسان الاقتصادي والإنسان الاجتماعي كنموذجين فاعلين. إن النظر إلى الفعل الموجه نحو المعايير باعتباره "اختيارًا عقلانيًا" يقود في النهاية إلى فرضية مفادها أن الإنسان الاجتماعي ينبغي أن يُفهم كشكل خاص من أشكال الإنسان الاقتصادي.

المبحث الثالث: أهمية الإنسان الاجتماعي كنموذج فاعل وعلاقته بالإنسان الاقتصادي

المطلب الأول: الإنسان الاجتماعي كحالة خاصة من الإنسان الاقتصادي

بالنسبة للإنسان الاجتماعي، تُعدّ العقوبات أمرًا بالغ الأهمية لتحفيز السلوك وفقًا للمعايير. يمكن فرض العقوبات كعقاب كلما فشل الفاعل في تلبية توقعات بيئته الاجتماعية. ويمكن للفاعل دائمًا توقع مكافأة بمجرد امتثاله للمعايير الاجتماعية وتلبيته لتوقعات بيئته (داريندورف ٢٠٠٦: ٢٨).

إن النظر في العقوبات يقودنا إلى استنتاج أن الفاعل لا يلتزم بالمعايير إلا لأن الامتثال لها يُثبت أنه خيار حكيم قائم على موازنة تكاليف وفوائد الخيارات البديلة. علاوة على ذلك، فإن فكرة الاستيعاب تدفع الفاعل إلى استيعاب الأدوار والمواقع المفروضة عليه، وبالتالي اعتبار التوقعات

الموجهة إليه بديهية ومشروعة. أي أنه وفقًا لافتراض الاستيعاب، لا حاجة فعلية لعقوبات اجتماعية ليتصرف الفاعل بما يتوافق مع المعايير (شيمانك ٢٠٠٠: ٤٩).

بما أن موازنة التكاليف والفوائد تُحدد أفعال الإنسان الاجتماعي، فإن التداخل بين نموذجي الفاعلين الموجهين نحو المعايير والموجهين نحو المنفعة أمرٌ لا مفر منه. بافتراض أن الفاعل لا يتصرف وفقًا للمعايير إلا إذا عظّم منفعته، فإن الفعل الموجه نحو المعايير لا يُفهم إلا كحالة خاصة من الاختيار العقلاني. لا يُصبح الفعل الملتزم بالمعايير "خيارًا عقلانيًا" للفاعل، وفقًا لنموذج الإنسان الاقتصادي، إلا من خلال وجود مسارات عمل بديلة مصحوبة بعقوبات اجتماعية. ويرجع ذلك إلى أن هذا الفاعل، باتباعه المعايير، لا يُظهر خصائص استبطانية، بل خصائص "توافق سلوكي خارجي" (شيمانك ٢٠١٠: ١٨٠).

بسبب بعض العيوب الأولية، استمر تطوير نموذج الإنسان الاجتماعي. في أحد أعماله، يقارن عالم الاجتماع الأمريكي توماس ويلسون بين النموذج المعياري للإنسان الاجتماعي الكلاسيكي و"النموذج التأويلي" (انظر ويلسون، ١٩٧٣). على عكس النموذج المعياري، يفترض النموذج التأويلي أن الفاعل، في أفعاله، لا يتوافق مع المعايير الاجتماعية دون تفكير فحسب، بل يُفسّر ويُعرّف وضعه بوعي، ثم يتصرف باستراتيجية (ويلسون ١٩٧٣: ٥٥الى٥٨). يُطلق إيسر، في مقدمته لعلم الاجتماع، على هذا الشكل الخاص من الإنسان الاجتماعي - استنادًا إلى افتراضات ويلسون الأساسية - اسم "نموذج SSSM [...]: الإنسان هو إنسان يُفسّر الرموز، ويُعرّف المواقف، ويُمارس التصرفات الاستراتيجية" (إيسر ١٩٩٩: ٢٣٤).

إن القدرات المنسوبة إلى الإنسان الاجتماعي في إطار نموذج SSSM تسمح للفاعل، إلى حد ما، بتصميم الأدوار التي يتولاها. ويُطلق مصطلح آخر من نظرية الفعل على هذه الخاصية وهو "صنع الأدوار" (شيمانك ٢٠١٠: ٦٧ وما بعدها).

من خلال التحول النموذجي إلى نموذج SSSM، يُفهم الإنسان الاجتماعي، لأول مرة، على أنه كائن يتخذ القرارات فعليًا، بدلًا من أن يمتثل لإملاءات المجتمع. وبالتالي، يُمنح الإنسان الاجتماعي إرادة حرة. وهذا يُظهر أن الفعل المطابق للمعايير يمكن فهمه كشكل خاص من أشكال الإنسان الاقتصادي. فإذا مُنح الفاعل القدرة على اختيار أدواره بمحض إرادته، فإنه يمنحه أيضًا مساحة للانحراف عن التوقعات المرسومة عليه (إيسر ١٩٩٩: ٢٣٥).

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 3
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

المطلب الثاني: الإنسان الاجتماعي كنموذج للفاعل المستقل

يمكن التحقق بشكل أفضل مما إذا كان الإنسان الاجتماعي نموذجًا مستقلاً لتفسير الظواهر الاجتماعية وأكثر من مجرد حالة خاصة من الإنسان الاقتصادي من خلال فحص ما إذا كانت هناك افتراضات حول الظواهر التي تقع خارج نطاق الإنسان الاقتصادي والتي لا يمكن تفسيرها إلا باستخدام الإنسان الاجتماعي.

أحد هذه الافتراضات هو النموذج المعياري لـ"الإنسان الاجتماعي"، الذي طوره إميل دوركهايم (دوركهايم ١٩٧٠: ١٢٠). يفهم هذا النموذج المعياري لعب الأدوار على أنه مجرد "تقمص أدوار" بسيط (تيرنر ١٩٦٢: ٢١). يُعبّر دوركهايم بوضوح عن الطابع المُفترض لهذا النموذج. ففيما يتعلق بالظواهر الاجتماعية، يكتب: "إنها ليست نتاجًا لإرادتنا، بل تُحددها من الخارج؛ إنها، كما لو كانت، قوالب يجب أن نُصَب فيها أفعالنا" (دوركهايم ١٩٧٠: ١٢٥ وما بعدها).

هناك افتراض آخر وهو الاستيعاب، أي استيعاب الفاعل لقواعد السلوك المُعطاة. ويُعتبر وجود المعايير الاجتماعية بديهيًا ومشروعًا هنا (شيمانك ٢٠٠٠: ٤٩). من الواضح أن النموذج المعياري يتناقض جوهريًا مع مفهوم الإنسان الاقتصادي كنموذج للإرادة. وبالمثل، لا يمكن التوفيق بين مبدأ الاستيعاب ونموذج الفاعل الموجه نحو المنفعة. وبالتالي، يُمكّن هذان الجانبان نموذج الإنسان الاجتماعي من تفسير دوافع الفعل التي لا يغطيها نموذج الإنسان الاقتصادي. ويبدو أن هذه الحقيقة وحدها تمنح الإنسان الاجتماعي شرعية معينة.

كما هو موضح في الفصل السابق، هناك مجالات يكون فيها الإنسان الاجتماعي مناسبًا لتفسير الظواهر الاجتماعية، بينما يصل الإنسان الاقتصادي إلى حدوده القصوى. علاوة على ذلك، هناك أيضًا مجالات لا يغطيها أيٌّ من النموذجين. على سبيل المثال، لا يمكن تمثيل الفعل بدافع عاطفي، أو الفعل للحفاظ على الهوية الشخصية أو تأكيدها، إلا كخيارات موجهة نحو المعايير أو المنفعة في حالات استثنائية. أمثلة[٤]من بين هذه النماذج الفاعلة نموذج "الإنسان العاطفي" ونموذج "مؤكد الهوية" (شيمانك ٢٠٠٠: ١٠٧-١٤٣). يدعو أوي شيمانك إلى تعايش متساوٍ بين هذه النماذج. لذلك، إذا أردنا تفسير ظاهرة اجتماعية، فعلينا أولًا تحديد أي النماذج المختلفة هو الأنسب والأكثر ملاءمةً للتفسير (انظر المبحثين1.٢).

منذ عقود، كُرِّست العلوم الاجتماعية جهودها لتطوير نظريات لتفسير الظواهر الاجتماعية. تُفهم نماذج الفاعلين الكلاسيكية على أنها نماذج أولية طُوِّرت باستمرار على مر الزمن، وعلى أساسها ظهرت أشكال مختلفة تمامًا من نماذج محددة.

بسبب هذه المتغيرات العديدة والتطورات اللاحقة للنماذج، أصبح من الصعب للغاية الحديث عن إنسان اجتماعي واحد أو إنسان اقتصادي واحد. قد يكون من الصحيح أن نموذج SSSM يمكن التوفيق بسهولة مع الافتراضات الأساسية للإنسان الاقتصادي. ومع ذلك، هذا لا يعني أن الأمر نفسه ينطبق على جميع التطورات اللاحقة التي يمكن تصنيفها تحت الإنسان الاجتماعي. لذلك، من غير الصحيح على الإطلاق اعتبار الإنسان الاجتماعي حالة خاصة من الإنسان الاقتصادي.

بدلاً من ذلك، يُمكن عكس هذا الافتراض من خلال دراسة تطورٍ إضافيٍّ للإنسان الاقتصادي وفحص مدى توافقه مع افتراضات الإنسان الاجتماعي. بهذه الطريقة، يُمكن في نهاية المطاف تفسير العمل الساعي إلى تعظيم المنفعة على أنه خيارٌ متوافقٌ مع المعايير، بافتراض أن تعظيم المنفعة نفسه يُصبح المعيار الاجتماعي. لذا، فإن الإنسان الاقتصادي ليس حالةً خاصةً من الإنسان الاجتماعي.

الخاتمة والاستنتاج

بناءً على ما سبق من أبحاث، سأحاول الآن تقديم إجابة دقيقة على سؤال ما إذا كان الإنسان الاجتماعي (Homo Sociologicus) مناسبًا كنموذج فاعل مستقل لتفسير الظواهر الاجتماعية.

ترى بعض النظريات أن الإنسان الاجتماعي هو امتداد للنموذج الاقتصادي: فالمعايير والأدوار تُفهم هنا باعتبارها جزءًا من التفضيلات الفردية التي تدخل في حساب المنفعة، اذ تصبح طاعة القواعد أيضًا قابلة للتفسير عقلانيًا، إذ تحقق للفرد فوائد طويلة المدى مثل القبول الاجتماعي وتجنب العقوبات. بينما تؤكد مقاربات أخرى على استقلالية النموذج السيسيولوجيا. فهي ترى أن المعايير ليست مجرد أدوات لتحقيق المنفعة الفردية، بل محددات للسلوك قائمة بذاتها. كثيرًا ما يتبع الأفراد القواعد حتى عندما لا تعود عليهم بالفائدة، سواء بدافع أخلاقي أو تحت ضغط اجتماعي. وهنا يصبح الإنسان الاجتماعي نموذجًا مكملًا لا غنى عنه بجانب الإنسان الاقتصادي.

هناك حجج مقنعة تقول إن الإنسان السيسيولوجي (Sociologicus Homo)، يمكن فهمه كإضافة أو كتطوير للإنسان الاقتصادي (Homo Oeconomicus)، وبالتالي لا تكون هناك

حاجة إليه لتفسير الظواهر الاجتماعية، لكن الحجج المطروحة تتعلق دائمًا بفرضيات فردية أو بصيغ خاصة أو بتطويرات معينة من الإنسان السوسيولوجي. في الحقيقة أن الافتراضات الفردية مثل النموذج المعياري أو الاستيعاب هي أيضًا جزء من المفهوم الشامل للإنسان الاجتماعي وهي بالفعل إشارة واضحة إلى أن نموذج الفاعل الموجه نحو المعايير يتضمن أيضًا جوانب غير متوافقة مع الافتراضات الأساسية للنموذج الموجه نحو المنفعة، لذلك لا يجوز الاستنتاج بأن الإنسان السوسيولوجي بجملته — أي بكل افتراضاته وصِيَغه — ما هو إلا حالة خاصة من الإنسان الاقتصادي، ولا مجرد إضافة له.

يتضح من النقاش حول نماذج الفاعلين أنه لا يوجد نموذج واحد قادر على تفسير التنوع الكبير في السلوك الاجتماعي. فبينما يبرز الإنسان الاقتصادي جانب العقلانية والمنفعة، يوضح الإنسان الاجتماعي أهمية القواعد والأدوار، ومن ثم ينبغي النظر إلى النموذجين لا باعتبارهما متعارضين، بل كمنظورين متكاملين. وعلى العلوم الاجتماعية أن تختار النموذج الأنسب بحسب السياق، أو أن توظف كلا النموذجين معًا لتفسير الظواهر الاجتماعية المعقّدة. الباحث **أوفه شيمانك** يقترح النظر إلى النموذجين كأدوات مكملة لبعضها البعض. لذلك، في ملاحظاتي الختامية، أتفق مع أوفه شيمانك، الذي يربط بين النماذج ويقترح اعتبارها أدوات تفسيرية متكاملة. علاوة على ذلك، من الضروري دراسة أي نموذج فاعل مناسب لتفسير الظواهر الاجتماعية، ومتى.

وبالتالي، فإن السؤال حول ما إذا كان الإنسان الاجتماعي مناسبًا كنموذج فاعل مستقل لتفسير الظواهر الاجتماعية يجب الإجابة عليه على النحو التالي:

هناك بعض التداخلات بين النموذجين؛ ومع ذلك، لا يمكن فهم الإنسان الاجتماعي برمته على أنه مجرد شكل خاص من أشكال الإنسان الاقتصادي. فقوته التفسيرية تتجاوز بوضوح قدرة الإنسان الاقتصادي، وبالتالي، فإن الإنسان الاجتماعي، كنموذج فاعل مستقل، له مبرره الخاص، وهو مناسب لتفسير الظواهر الاجتماعية

الهوامش

[1] الجملة التفسيرية هي الجملة التي تصف ما يجب تفسيره (وليس الظاهرة نفسها). الملاحظة هي ما يجب تفسيره، وهي - إذا نجح التفسير - نتيجة الاستدلال من التفسير.

[2] يجادل راينهارد زينتل، أحد مُؤيدي الفردية المنهجية، بأن تفسير الظواهر الجماعية لا يتطلب دائمًا تقديم بيانات حقيقية عن كل فرد من أفراد الجماعة. ووفقًا (لزينتل ١٩٩٧: ٣٤)، فإن تفسير

الظواهر الاجتماعية يتطلب فهمها كنتيجة للتفاعلات. لذلك، لا تلعب الأفعال المنحرفة للأفراد دورًا في تفسير الحقائق والعمليات الجماعية (زينتل ١٩٩٧: ٣٣).

[٣]وفي هذا السياق، تشير الجماعات المرجعية إلى جميع المجموعات الاجتماعية التي تضع توقعات على حامل الدور وتكون قادرة على فرض العقوبات عندما يكون ذلك ضروريا (داريندورف ١٩٦٤: ٢٨)

[٤]في مقدمته لعلم الاجتماع المرتكز على الفاعل، يقدم أوفه شيمانك نموذجين آخرين" :الإنسان العاطفي "ومؤكد الهوية. يفهم "الإنسان العاطفي" الفعل الاجتماعي كخيار قائم على دوافع عاطفية. وتحدد تصرفات الفاعل عوامل تُثير المشاعر. تخيّل الأب الذي يتحمل مسؤولية أسرته بدافع من الحب. (شيمانك ٢٠١٠: ١٢٨). "مُؤَكِّدُ الهوية هو نموذجٌ لشخصٍ تُحدَّدُ خياراتُ أفعالِهِ بالسعيِ إلى تأكيدِ صورتِهِ الذاتية". لذا، بالنسبةِ لمُؤَكِّدِ الهوية، فإنَّ الأبوةَ بالنسبةِ له أكثرُ من مُجرَّدِ دورٍ؛ فإذا اختفت الأبوةُ من حياةِ مُؤَكِّدِ الهويةِ لأيِّ سببٍ من الأسباب، فسيُفقَدُ جزءٌ من هويته. (شيمانك ٢٠١٠: ١٤٣)

المصادر

١. إميل دوركهايم (١٩٧٠): قواعد الطريقة الاجتماعية، دارمشتات/نيوفيد: لوشترهاند،
٢. إيسر، هارتموت (١٩٩٣): علم الاجتماع. الأسس العامة، الطبعة الثالثة، فرانكفورت: كامبوس فيرلاغ
٣. إيسر، هارتموت (١٩٩٩): علم الاجتماع: الأسس العامة، الطبعة الثالثة، فرانكفورت أم ماين ونيويورك: كامبوس فيرلاغ، ص ٢٣٤- ٢٣٦
4. تيرنر، رالف (1962): اتخاذ الأدوار: العملية مقابل المطابقة، في: أرنولد روز (محرر): السلوك البشري والعملياتالاجتماعية، لندن: روتليدج،
٥. داريندورف، رالف (١٩٦٤): الإنسان الاجتماعي. مقال في تاريخ ومعنى ونقد فئة الدور الاجتماعي، الطبعة الرابعة، كولونيا وأوبلادن: دار نشر غرب ألمانيا. ص ٢٤ وما بعدها.
٦. داريندورف، رالف (٢٠٠٦): الإنسان الاجتماعي. مقالة عن تاريخ ومعنى ونقد فئة الدور الاجتماعي، الطبعة السادسة عشرة، فيسبادن: Verlag für Sozialwissenschaft.
7. زينتل، راينهارد (١٩٩٧): الفردية المنهجية والنظرية الفردية، في: آرثر بنزل/فولفجانج سيبل (المحرران): تطوير النظرية في العلوم السياسية – تقييم مؤقت، الطبعة الأولى، بادن بادن: Nomos Verlagsgesellschaft،
٨. شيمانك، أوي (٢٠٠٠): الفعل والهياكل - مقدمة في علم الاجتماع النظري للفاعل، وينهايم وميونيخ: دار جوفينتا للنشر.
٩. شيمانك، أوي (٢٠٠٧): الفعل والبنى. مقدمة في علم اجتماع الفاعل النظري، الطبعة الثالثة، فاينهايم وميونيخ: دار نشر جوفينتا.
١٠. شيمانك، أوي (٢٠١٠): الفعل والهياكل - مقدمة في علم الاجتماع النظري للفاعل، الطبعة الرابعة، فاينهايم وميونيخ: دار نشر جوفينتا.
١١. ويدي، إريك (١٩٩٢): الإنسان والمجتمع. علم الاجتماع من منظور الفردية المنهجية، توبنغن: جيه سي بي موهر،

12. ويلسون، توماس (١٩٧٣): نظريات التفاعل ونماذج التفسير الاجتماعي، في: مجموعة عمل علماء الاجتماع في بيليفيلد (المحرر): المعرفة اليومية والتفاعل والواقع الاجتماعي، المجلد ١: التفاعلية الرمزية والمنهجية الإثنوغرافية، راينبك: روولت،

Sources

1. Émile Durkheim (1970): The Rules of the Sociological Method, Darmstadt/Neuf: Lüchterhand,
2. Esser, Hartmut (1993): Sociology: General Principles, 3rd ed., Frankfurt: Campus Verlag
3. Esser, Hartmut (1999): Sociology: General Principles, 3rd ed., Frankfurt am Main and New York: Campus Verlag
4. Turner, Ralph (1962): Role-taking: process versus conformity, in: Arnold Rose (ed.): Human Behavior and Social Processes, London: Routledge
5. Dahrendorf, Ralph (1964): Social Man. An essay on the history, meaning, and critique of the social role category, 4th ed., Cologne and Oppland: West German Publishing House,
6. Dahrendorf, Ralf (2006): The Social Man: An Essay on the History, Meaning, and Critique of the Social Role Category, 16th ed., Wiesbaden: Verlag für Sozialwissenschaft
7. Zentel, Reinhard (1997): Methodological Individualism and Individualist Theory, in: Arthur Benzell/Wolfgang Seibel (eds.): The Development of Theory in Political Science – A Provisional Assessment, 1st ed., Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft,
8. Schemank, Uwe (2000): Action and Structures: An Introduction to the Theoretical Sociology of the Actor, Wenheim and Munich: Joventa Verlag.
9. Schiemann, Uwe (2007): Action and Structures: An Introduction to Theoretical Actor Sociology, 3rd ed., Weinheim and Munich: Joventa Verlag. pp. 17-49.
10. Schiemann, Uwe (2010): Action and Structures: An Introduction to Theoretical Actor Sociology, 4th ed., Weinheim and Munich: Joventa Verlag.
11. Wiede, Erik (1992): Man and Society: Sociology from a Methodological Individualist Perspective, Tübingen: JCB Mohr,
12. Wilson, Thomas (1973): Interaction Theories and Models of Social Interpretation, in: Bielefeld Sociologists Working Group (ed.): Everyday Knowledge, Interaction and Social Reality, Vol. 1: Symbolic Interactionism and Ethnographic Methodology, Reinbeck: Roult,